مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: الفقر، المفهوم والأسباب: العراق أنموذجاً
اسم الكاتب: حلا زيدان ذنون المعاضيدي، أ.م.د. أحمد ابراهيم عبد منصور
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3545
تاريخ الاسترداد: 2025/05/11 06:44 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـنـمية الرافديـن
ملحق العدد ١١٤ المجلد ٣٥ لسنة ٢٠١٣

الفقر، المفهوم والأسباب : العراق أنموذجاً

Poverty : The Concept and Reasons Iraq model

حلا زيدان ذنون المعاضيدي
باحثة–قسم الاقتصاد
كلية الإدارة والاقتصاد –جامعة الموصل

Halla Zadan AL- Maadhedde
Resarcher
Department of Economic
University of Mosul
halldeem@yahoo.com

الدكتور أحمد إبراهيم عبد منصور
أستاذ مساعد– قسم الاقتصاد
كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة الموصل

Ahmed Ibrahim Abid Mansoor
Assistant Professor
Department of Economic
University of Mosul
ahmedalmansoor2000@yahoo.com

تأريخ استلام البحث ٢٠١٢/١/١٣ تأريخ قبول النشر ٢٠١٣/٣/١٧

المستخلص

تعد ظاهرة الفقر متلازمة مع الأنظمة الاقتصادية منذ فجر الحضارات القديمة على وفق التقسيمات الاجتماعية ولحد الآن، وإن لكل مرحلة زمنية مفاهيمها للفقر كما إن هناك أسباباً لحالة الفقر أيضاً، وهذه المسائل تتيح وضع مؤشرات حقيقية لمستويات الفقر أيضاً، يتطرق هذا البحث فضلاً عن ما تقدم لمسألة الفقر في العراق على وفق المفاهيم والأسباب والمؤشرات كحالة دراسية تبدأ من أواسط السبعينات ولحد الآن وما تضمنته هذه العقود من إشكالات غير اقتصادية انعكست سلباً على الفعالية الاقتصادية وألحقت ضرراً فادحاً في مسألتي توزيع الدخل وإعادة توزيع الدخل، وتراجع الدور الحكومي في الإنفاق الاقتصادي مع تشوهات حقيقية في الهرم السكاني الطبقي الذي أفرز مستويات جديدة من حالات الفقر.

الكلمات المفتاحية: الفقر، مؤشرات الفقر، أسباب الفقر

Abstract

The phenomenon of poverty Keep to The economic systems since the beginning of The ancient civilizations according to The social divisions and yet. And each Period of time has concepts of poverty and there are reasons for the case of poverty as well, and these issues allow to put true indicators of poverty levels also. The study deals with in addition to the above to the issue of poverty in Iraq and according to the concepts, causes and indicators as a case study starts from the mid-seventies and yet, what the contents of these contracts uneconomical problems impacted negatively on The economic efficiency and caused grave damage to the two matters of The income distribution and redistribution of income and declining role of government in the economic expenditure with real deformations in the popular class pyramid that generated new levels of poverty cases.

key words: Poverty, Poverty Indicators, Poverty Reasons

المقدمة

تسعى الدول والمنظمات الدولية قاطبةً وعبر برامج مصممة على وفق آليات جادة للحد من ظاهرة الفقر بدءاً، ثم السعي للقضاء على الفقر كهدف اجتماعي – اقتصادي، على وفق ذلك يتطرق البحث إلى المفاهيم التي توصف الفقر ظاهرة تتسم بالتعقيد إذا ما انصبت متضمنات المفاهيم على رؤى واضحة في تفعيل السياسات الاقتصادية الكلية على تخفيف معدلات الفقر، حيث من الصعوبة بمكان أن ينصب مفهوم الفقر على حصر حالة الفقر في نطاق واحد وعلى مستوى العالم ككل.

لذلك فإن الأسباب التي تؤدي إلى الفقر ليست واحدة حتى على نطاق البلد الواحد، فكيف الأمر إذا ما درست الحالة على مستوى المعمورة، حيث يبدو التشابك بين الأسباب المؤدية للفقر تتفاعل مع بعضها البعض لتنتج متغيرات من الصعوبة في كثير من الأحيان تجاوزها أو السيطرة عليها، بذلك نجد أن الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتفاعل وتفرز مؤشرات لا يمكن علاجها في المدى القصير، ولربما تتحول إلى نوع من استدامة الفقر بشكل حلقة مفرغة للفقر.

وعند دراسة العراق كحالة دراسية لمستويات الفقر يجد الباحثان أنهما أمام وقائع لها خصوصياتها في سياق الأحداث على مستوى المفاهيم والأسباب والمؤشرات والفقر ولاسيما إذا ما نظرا إلى الوقائع بشكل تتابع زمني للأحداث التي أفرزت مستويات جديدة للفقر أخذت تتفاقم لاسيما مع بداية العقد الثامن من القرن الماضي :

لقد توزع البحث على ثلاثة مباحث أساسية هي :

١) مفهوم الفقر وأسبابه.
٢) مؤشرات الفقر.
٣) العراق أنموذجاً.

وبناءً على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة وأهمية وفرضية ومنهجية البحث على النحو الآتي :

أهمية البحث

ليست هناك أهمية اجتماعية تتأطر في الأجندات السياسية وتقدم في البرامج الاقتصادية على مستوى دول العالم المختلفة كالأهمية التي تولى لمسألة الفقر وبرامج الحد منه والقضاء عليه.

مشكلة البحث

انطلاقاً من أهمية هذا البحث يمكن تحديد مشكلته في أن كل البرامج التي يتم تصميمها للحد من الفقر والقضاء عليه لم تحقق النتائج المخطط لها والمرجوة في الكثير من دول العالم لاسيما العالم الثالث وتحديداً حالة العراق، وهي المشكلة الأكثر تعقيداً والتي توصف بالمستعصية على الحل في المدى المنظور.

فرضية البحث

بناءً على ما تقدم يمكن صياغة فرضية البحث على النحو الآتي :

إن برامج الحد من الفقر والقضاء عليه تحتاج إلى إعادة نظر على وفق برامج واقعية حقيقية وتطبيقاتها بشكل شفاف بعيداً عن الأجندات السياسية والطموحات غير الواقعية في التركيز على توفير فرص العمل ورفع إنتاجية الفرد.

هدف البحث

وبذلك يكون هدف البحث هو أن خفض مستويات الفقر والقضاء عليه ينطلق من ربط إستراتيجيات القضاء على الفقر وبشكل متدرج وهادئ ببرامج النمو والتنمية الاقتصادية مع مراعاة عدالة توزيع الدخل وبرامج إعادة توزيع الدخل والحد من البطالة.

منهج البحث

تم الاعتماد على منهج الوصف التحليلي في وصف مفاهيم وأسباب ومؤشرات الفقر للعبور إلى حالة تحليلية لاسيما لحالة العراق.

مفهوم الفقر وأسبابه

- **مفهوم الفقر**

يمكن الإشارة إلى مفهوم الفقر المبسط بأنه تدني مستوى المعيشة للفرد أو للأسرة، أو بعبارة أخرى إنه الحرمان المادي والذي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي، والوضع السكني، وكذلك الحرمان من امتلاك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان القدرة على مواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات(مريان، ٢٠٠٠، ٧٠).

كما يوصف الفقر على أنه الافتقار لما هو ضروري لرفاه المادي، ولاسيما الغذاء والسكن والأرض والموجودات الأخرى (بمعنى توافر الحد الأدنى من المستلزمات الأساسية)، والفقر هو الافتقار إلى الموارد المتعددة من شأنه أن يقود إلى الحرمان المادي (world bank, 2007,1)، وبذلك يتجلى الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في مدة زمنية محددة، ويركز هذا الوصف على مستوى المعيشة المادي القابل للقياس، والذي يرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل مجتمع من المجتمعات على حدة، وخلال مدة زمنية معينة (الفارس، ٢٠٠١، ٢١). ويحدد البنك الدولي (World Bank) الفقر بعدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى لمستوى المعيشة في مجتمع من المجتمعات في مدة زمنية محددة (عبد المجيد، ٢٠٠٤، ٦).

وبذلك يمكن أن ينظر إلى حالة الفقر بدلالة الحرمان الفسيولوجي، فالشخص يعد فقيراً في أي مرحلة زمنية عندما لا يمتلك القدرة الكافية على الوصول إلى الموارد الاقتصادية وبما يمكنه من الحصول على ما يكفي من السلع لإشباع حاجاته المادية الأساسية بنحو ملائم (حمزة وآخرون، ٢٠٠٢، ٢٦). وهنا يتطرق (اينـاتج ايبونج هارستروب) إلى الفقر على أنه ظاهرة معقدة متعددة الوجوه تنجم عن الاختلالات الهيكلية على مستويات عديدة متداخلة، منها الدولة، والاقتصاد، والمجتمع، والثقافة والبيئة، وفي معظم الأحيان فإن العوامل التي تحدد الواقع الذي يواجه أولئك الذين يعيشون في الفقر تتضمن الوصول المحدود إلى الفرص المدرة للدخل والخدمات الاجتماعية والأساسية والأصول (سلطان،احمد، ٢٠٠٨، ١٠٤). وفي دراسة (لديبا نارايان واخرون)، معتمدة على مسوحات متعددة للبنك الدولي، وتقارير عينة ممثلة لـ ٦٠،٠٠٠ عائلة فقيرة من ٦٠ بلداً نامياً خلال عقد التسعينات، طرح البنك الدولي والخبراء سؤالين أساسيين هما :

١. كيف يعبر المجتمع الفقير عن الفقر؟ وبماذا يتمثل مفهوم الرفاهية لديه؟
٢. ما مشاكلهم وأولوياتهم؟ ولوحظ بأن الفقير ينظر للفقر على أنه قضية متعددة الأبعاد.

وتبرز بشكل لافت للنظر أربعة أبعاد أساسية في تعريف المجتمع للفقر:

بالرغم من أن الفقر عموماً هو نادرا ما يكون حول النقص في شيء واحد فقط، إلا أن الخط الأدنى (الأساسي) هو دائماً الجوع – نقص الغذاء.

- أن للفقر أبعاداً نفسية مهمة، تتمثل بضعف النفوذ الاجتماعي، عدم المشاركة في إبداء الرأي، التبعية، والذل، حيث إن المحافظة على الهوية الثقافية والمعايير الاجتماعية للتكافل تساعد المجتمع الفقير على أن يستمر بالإيمان بإنسانيته، على الرغم من جميع الظروف القاسية.
- إن المجتمع الفقير يفتقر لامتلاك مكونات البنية التحتية الأساسية ولاسيما الطرق (خصوصاً في المناطق الريفية)، والنقل، والماء النظيف، والصرف الصحي.
- الصحة الرديئة والمرض هما أمران مروعان في كل مكان تقريباً حيثما يوجد مصدر للفقر، وهذا متعلق بتكاليف العناية الصحية، فضلاً عن فقدان الدخل بسبب المرض (Nafziger, 2006, 167,168).

وتجدر الإشارة إلى أن للفقر عدة معان وعدة أبعاد، وفقر الدخل لا يشكل إلا بعداً واحداً منها، وهناك من يتحدث عن فقر القدرات الذي يكمل مقاييس الفقر المرتبطة بالدخل، ويقصد بذلك، افتقار المرء إلى القدرة على أن يكون جيد التغذية، والافتقار إلى القدرة على التعلم واكتساب المعارف، ولذلك يعدّ مقياس فقر القدرة مقياساً مقابلاً لمؤشر التنمية البشرية (أبو العينين، ٢٠٠٤، ٩).

وبالمفهوم الأشمل فإن ظاهرة الفقر ظاهرة متعددة الجوانب تتجاوز الانخفاض في الدخل ليصل إلى قصور القدرة الإنسانية عن تلبية الحاجات الأساسية واتخاذ القرارات وممارسة حرية الاختيار والتصرف بالأصول الإنتاجية ومواجهة الصدمات، وكذلك عدم الشعور بالأمان نتيجة التعرض للعنف الجسدي المتلازم مع انخفاض المستوى الاجتماعي، أو القدرة البدنية أو نوع الجنس أو الدين أو العرق (IFAD,1992, 24-30).

وينتج عن هذا الحرمان انتشار الأمراض والأوبئة وتفشي الأمية وتدني فرص التعليم والاتصال وعدم توافر السكن المناسب وضعف القدرة على ممارسة الحقوق الإنسانية والسياسية المتمثلة بالاستبعاد الاجتماعي (Social Exclusion)، وكذلك عدم توافر الضمان لمواجهة الكوارث والأزمات وما يتعرض له الفرد من مرض أو إعاقة (UNDP,1997,11).

- أسباب الفقر

إن أهم أسباب الفقر يمكن أن تصنف بناء على عدد من الأبعاد التي تسهم في تكوين الفقر وهي :

أولاً- البعد السياسي

لقد أدت الحروب والنزاعات إلى ظهور مجتمعات معسكرة من خلال تأثير القوى المسلحة وتمخض عنها استنزاف ثمن اقتصادي كبير من الاقتصاديات الوطنية لأغلب البلدان النامية، وفرضت هذه الحروب والنزاعات الاجتماعية وفي ظل وجود القوى المسلحة، ثمناً اقتصادياً باهظاً، من خلال الإنفاق العسكري الذي أثقل كاهل ميزانية العراق، في الوقت الذي تحمل فيه الموارد المنفقة على القوات المسلحة تكلفة فرصة بديلة مرتفعة، لأنها تعني ضياع فرص الاستثمار التي يمكن أن تستغل في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وتطور عجلة التقدم، والنتيجة ستكون تضرر وخسارة الطبقات الفقيرة (UNDP,1997,35-36)، وقد يحصل هذا من خلال لجوء الحكومة إلى كسب التأييد والحصول على دعم شعبي في الحاضر، إلى نقل تكلفة الفرصة البديلة للأجيال المقبلة، ويتم ذلك عن طريق المحافظة على معدلات نمو موجبه للإنفاق العام، وزيادة مخصصات الإنفاق الدفاعي من دون

تخفيض الإنفاق الاجتماعي أو التنموي، ولأيتم تمويل هذا الإنفاق عن طريق الضرائب التي يتحمل تكلفتها الجيل الحالي أيضاً على شكل معدلات تضخم عالية، وإنما تلجأ إلى التمويل عن طريق الديون الداخلية والخارجية والتي تتضمن تكاليف للأجيال المقبلة (الفارس، ١٩٩٣، ٣٣٤).

ثانياً- البعد الاقتصادي

ويندرج تحت هذا البعد ما يعتري النظام الاقتصادي من تقلبات وتحديات يسهم فيها التقدم العالمي والتطور على مختلف الصعد، وعدم استغلال الثروات والإمكانات بالشكل الصحيح، وما يطرأ على الجانب الاقتصادي من تغير نتيجة بروز ظواهر كالعولمة والخصخصة وغيرها كل هذه العوامل وغيرها لها تأثير إيجابي أو سلبي على أفراد المجتمع بشكل كامل وأممي لتداخل اقتصادات العالم ومستوى معيشتهم، ومنها الأزمات الاقتصادية في بعض المجتمعات التي تؤثر على أفراد المجتمع، وتؤدي إلى عدم الاستفادة من الموارد الطبيعية التي تساعد في رفع المستوى الاقتصادي للمجتمع، ومن أهم الأسباب الاقتصادية التي تؤثر على الفقراء ومن ثم لها تأثير على مستوى الإنتاج وهو معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك السياسات الاقتصادية المثبطة لمعدلات النمو الاقتصادي تؤثر على الفقراء من خلال عدة قنوات منها خفض التحويلات من القطاع العام إلى الفقراء والتي ستكون لها آثار عكسية ليس فقط على مستويات الدخل للفقراء، وإنما على ميولهم الادخارية، مما سيؤدي بدوره إلى خفض معدلات ادخاراتهم التي تؤثر سلبياً على معدل نمو الناتج مما يؤدي إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل، كذلك فإن خفض الاستثمار العام يؤدي إلى خفض الاستثمار الخاص، ومن ثم يؤدي إلى خفض معدل النمو، مما يؤثر بشكل مباشر على دخول الفقراء (Agenor,2002,13)، ومن الأسباب الاقتصادية الأخرى انتقال العمالة خارج الزراعة ذات الإنتاجية المنخفضة إلى قطاعات ذات إنتاجية أكبر وأجور أفضل، سوف تؤدي إلى نشوء فجوة في الدخل بين أولئك الأفراد الذين يستقرون في حرفهم التقليدية، مما يؤدي إلى تفاوت في الدخول بين الأفراد وبشكل كبير (عبد المجيد، ٢٠٠٤، ٧٧).

ثالثاً- البعد الاجتماعي

إن ظهور الطبقات الاجتماعية وتمايزها في أي مجتمع يعد بيئة خصبة لظهور الفقر وتدني مستوى المعيشة، لأن ذلك يسهم في وضع خطوط حمراء في التعاطي مع معطيات الحياة ومواردها بحسب طبيعة التركيبة لكل طبقة أو فئة من فئات المجتمع ومستواها، وهذا يقلل الفرص في أوجه البعض باختزال الموارد والإمكانات المتاحة، ما يؤدي بدوره إلى ظهور آفة الفقر وتدني مستوى المعيشة وكل هذه الأبعاد تعد مكملة لبعضها البعض في إسهامها في نشوء ظاهرة الفقر، إن الفقر نتيجة لعمليات اقتصادية وسياسية واجتماعية تتفاعل أحداهما مع الأخرى وكثيراً ما تعزز إحدهما الأخرى بطرائق تؤدي إلى تفاقم الحرمان الذي يعاني منه الفقراء فقلة الأصول، وعدم القدرة على الوصول إلى الأسواق، وندرة فرص العمل توقع الناس في براثن الفقر المادي، لذلك فإن زيادة فرص العمل عن طريق تنشيط النمو الاقتصادي، وتعزيز قدرة الأسواق على خلق فرص العمل لمصلحة الفقراء، على النحو الذي يسهم في زيادة الموجودات التي يملكها الفقراء تعدّ عناصر رئيسة في تخفيف أعداد الفقراء(البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ٢٠٠٠، ١).

مؤشرات الفقر

وضمن احتساب دليل الفقر البشري فقد قسم تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ الصادر عن الأمم المتحدة على وفق الآتي :

١. دليل الفقر البشري للبلدان النامية، الذي اسماه (دليل الفقر البشري ١)، وركز فيه على نواحي الحرمان باتجاه ثلاثة أبعاد أساسية لحياة الإنسان تنعكس فعلاً في دليل التنمية البشرية هي :
   أ- العمر
   ب- المعرفة
   ت- مستوى المعيشة اللائق

إن الحرمان الأول يتعلق بالبقاء على قيد الحياة أي التعرض للموت في سن مبكرة نسبياً، ويتعلق الثاني بالمعرفة، أي الاستبعاد من عالم القراءة والاتصال والتواصل، أما الحرمان الثالث فهو يتعلق بمستوى المعيشة اللائق من حيث الإمداد الاقتصادي العام.

٢. حساب دليل الفقر البشري للبلدان الصناعية وأسماه (دليل الفقر البشري ٢)، وركز فيه على نواحي الحرمان من أربعة أبعاد لحياة الإنسان، مماثلة إلى حد كبير للأبعاد التي تنعكس في (دليل الفقر البشري ١) وهي :
   أ- طول العمر
   ب- المعرفة
   ت- مستوى المعيشة اللائق
   ث- الاستبعاد الاجتماعي

فالحرمان الأول يتعلق بالبقاء على قيد الحياة، ويتعلق الحرمان الاجتماعي الثاني بالمعرفة أي بالحرمان من عالم القراءة والاتصال والتواصل، ويتعلق الحرمان الثالث بمستوى المعيشة اللائق من حيث الإمداد الاقتصادي العام، أما الحرمان الرابع فهو يتعلق بعدم المشاركة أو بالاستبعاد (سلطان، ٢٠٠٧، ٤٧).

إن اعتماد خط الفقر يميز الفقراء عن غيرهم من أفراد المجتمع قد ساعد في استخلاص العديد من المؤشرات المتعلقة بالظاهرة المذكورة.

١. نسبة الفقراء

ويقيس هذا المؤشر الأهمية النسبية للفقر في المجتمع، وعليه يمكن حسابه بالصيغ الآتية (ألعبيدي، ٢٠٠٨، ٢٨).

$$H = g/N \quad \ldots.(1)$$

حيث:

- H = نسبة الأفراد الفقراء (أو نسبة الأسر الفقيرة).
- g = عدد الأفراد الفقراء (أو عدد الأسر الفقيرة).
- N = حجم السكان.

ومن الجدير بالذكر أن عدد الفقراء يعد غير حساس للفروقات في عمق الفقر، كذلك فإن المؤشر غير حساس لتوزيع الدخل بين الفقراء، فإذا ما تمت إعادة توزيع الدخل من الفئات الأكثر فقراً أو الذين هم أحسن حالاً، فإن المؤشر قد لا يتغير بل ربما يتحسن، مما يظهر عكس النتائج الحاصلة (عبد المجيد، ٢٠٠٤، ١١٧).

٢. كثافة الفقر

المقياس الثاني للفقر هو مؤشر فجوة الفقر (The Poverty Gab Index) P_1 ، فهو متوسط - على مستوى إجمالي السكان - الفجوات التناسبية بين أحوال معيشة السكان الفقراء وخط الفقر (بوصفها نسبة من خط الفقر) ويدعى أيضا بمؤشر عمق الفقر (Makoka & Kaplan, 2005,19). وتقاس وفقاً للمعادلة الآتية :

$$P_G = \frac{\sum_{i=1}^{g}(Z - Y_i)}{NZ} \times 100$$

حيث إن

- P_G= يمثل فجوة الفقر
- Z = تمثل خط الفقر
- N = عدد السكان

٣. شدة الفقر

تعكس شدة الفقر في الاقتصاد، ويمكن حسابها بوصفها تساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوة الفقر النسبية للفقراء كافة، ويمكن حسابها وفقاً للمعادلة الآتية (باقر، ١٩٩٧، ٦٧).

$$P_s = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{g}(\frac{Z - Y_i}{Z})^2 \times 100$$

العراق أنموذجاً

ترتبط معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية وخاصة الدخل بندرة أو وفرة الموارد الاقتصادية المتاحة، ومن المعروف أن الاقتصاد العراقي قد تعرض لكثير من الصدمات خلال العقود الثلاثة الماضية التي قيدت إمكاناته الاقتصادية (مطشر، ٢٠٠٤، ٧٤)، بسبب التغيرات التاريخية المعاصرة التي أدت إلى تحولات جذرية في تركيبه السياسي والاقتصادي الداخلي وفي علاقاته الإقليمية والدولية، مما أثر في مسيرة التنمية والرفاه الاجتماعي لشعبه (الفارس، ٢٠٠١، ٦٠). ومع بدء عقد التسعينات مر الاقتصاد العراقي بمرحلة حرجة ناجمة عن الدمار الذي لحق بمنشأته وبنيته التحتية نتيجة حرب الخليج وبدء الحصار الاقتصادي، مما تتطلب العمل على توجيه الموارد المتاحة لتوفير هذه الأولويات متمثلة بالحد الأدنى من الحاجات الأساسية، وهو الأمر الذي ترتب عليه إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية، وقد واجه في هذه المرحلة تحديات واسعة وكان المحور الرئيس فيها تلبية الحاجات الأساسية (المهاجر، ١٩٩٧، ١٤).

لقد كان نتيجة ذلك هو ارتفاع شديد في أسعار المدخلات المستخدمة، ونتيجة التضخم، مما أدى إلى رفع الأسعار إلى مستويات عالية كان ضحيتها أصحاب الدخل المحدود والدخول غير المرنة وذوي الإمكانات الإنتاجية المحدودة لمحدودية قدراتهم الإنتاجية بحكم ضعف التأهيل والتدريب المكتسب، كما إن ضعف الفرصة المتاحة ومحدوديتها وصعوبة التكيف مع الفرص الجديدة هذه كان سبباً في تدني مكانة ومكتسبات طبقة عريضة في المجتمع من الفقراء والذين رحلت إليهم نسبة غير قليلة من الطبقة الوسطى نتيجة ظروف التضخم وندرة الفرص لتلقي بهم على حواف الفقر وليزداد عدد الفقراء ونسبتهم في المجتمع (المهاجر، ١٩٩٦، ٤٩).

لقد فرضت سنوات الحصار تحولاً في نسبة الأسر في الفئات الدخلية الثلاث، وكان هذا التحول في التوزيع النسبي للأسر من فئة الدخل المتوسط وفوق المتوسط، إلى فئة الدخل دون المتوسط، حيث أصبحت هذه الفئة تمثل ٦٢،٧% من مجموع الأسر قياساً إلى سنوات الثمانينات، وانخفض دخل الأسر ذات الدخل المتوسط بشدة إلى ما يقارب الثلث، أما العوائل ذات الدخل دون المتوسط، فقد كان الانخفاض شديداً ووصل إلى أقل من ربع ما كان عليه في الثمانينات، مما أدى إلى خلل في توزيع الدخل، ووسعت الفروق الدخلية بين مجموعات السكان، وازدادت الفجوة اتساعاً بين الفقراء والأغنياء، إذ يتلقى أفقر ٢٠% من الأسر اقل ٧% من إجمالي دخل الأسرة العراقية، في حين يتلقى أغنى ٢٠% ما نسبته ٤٤% من الدخل، أو ٦ أضعاف ما تتلقاه الأسر الفقيرة (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، ٢٠٠٤، ١٥٠).

وبعد عام ١٩٩٠ تدهورت وتراجعت فاعلية مؤسسات الدولة وتعرضت للاهتزاز والضعف، فقد شحت موارد الدولة على الإنفاق الاجتماعي والخدمات، وتحديداً في موضوع الغذاء والدواء، واتسعت دائرة الفقر، قدرت الدراسات التي أجريت حديثاً أن خط الفقر المدقع[١] ارتفع في العراق من ٣،١٧% في الحضر عام ١٩٨٨ إلى ٢٠،٨٣% من مجموع الأفراد عام ١٩٩٣، وفي الريف ارتفع خط الفقر المدقع من ٨،٢٥% عام ١٩٨٨ إلى ٢٢،٣% عام ١٩٩٣، أما على صعيد الفقر المطلق[٢] فقد ارتفع هو الآخر خلال الفترة ١٩٨٨- ١٩٩٣ أيضا من نسبة ٢٤،٩٤% عام ١٩٨٨ إلى ٧٢% من مجموع الأفراد عام ١٩٩٣ في الحضر، أما في الريف فقد ارتفعت النسبة من ٣٣،٨٥% من الأفراد عام ١٩٨٨ إلى ٧١،٦٥% عام ١٩٩٣ (حنوش، ٢٠٠٠، ٢٠٦) (المهاجر، ١٩٩٦، ٤٩).

وكان السبب في تزايد عدد الفقراء تدهور متوسط دخل الفرد، وعند الأخذ بنظر الاعتبار الرقم القياسي للأسعار فإن الدخل الحقيقي للأسرة شهد ارتفاعاً بسيطاً خلال المدة (١٩٧٩- ١٩٨٤) مقداره ٢%، أما خلال المدة (١٩٨٤ - ١٩٨٨) فقد انخفض الدخل الحقيقي بنسبة ١٥% في حين شهد انخفاضاً أكبر في المدة (١٩٨٨ -١٩٩٣) ليصل إلى نسبة ٥٩% والذي يعكس ارتفاع معدلات التضخم والتي تسارعت بعد عام ١٩٩٣، واستمرت بالتصاعد وخصوصاً الرقم القياسي للمواد الغذائية الذي ارتفع من ١٠٠% عام ١٩٩٣ إلى ٣١٦٧,٤% عام ١٩٩٥، أي إن أسعار المواد الغذائية زادت ٣٢ مرة خلال سنتين، وهذا مؤشر لمعاناة أصحاب الدخل المحدود الذين انحدرت بهم موجات التضخم نحو مستويات دخلية منخفضة أسهمت في تزايد حدة سوء توزيع الدخل والثروة، وبالتالي إلى تفاقم ظاهرة الفقر وانتشارها بشكل واسع في العراق، مما شكل العبءَ الأكبر على كاهل العوائل الفقيرة التي تزايدت بشكل ملحوظ، في الوقت الذي زاد فيه غنى الأغنياء بسبب ما وفرته لهم ظروف الحصار الاقتصادي من فرص سانحة تمكنوا فيها من توسيع إمكانياتهم المادية من خلال تعاملهم بالعملات الصعبة الذي حافظت على قيمتها، كذلك لهم القدرة الكافية على تعويض أثر التضخم على دخولهم الحقيقية ، في حين استمر المستهلك

---

[١] يعرف خط الفقر المدقع بأنه الحد الأدنى من الدخل الذي يمنح الأفراد القدرة على تغطية كلفة إشباع الحاجات الغذائية الأساسية المتمثلة بعدد من السعرات الحرارية المحددة على وفق النمط الغذائي السائد في المجتمع المعني والتي تمكنه من الحفاظ على استمرارية حياته الطبيعية عند حدود معينة .

[٢] يعرف خط الفقر المطلق بأنه ذلك المستوى من الدخل الذي يفقد دونه الأفراد قدرتهم على تغطية إجمالي كلفة إشباع الحاجات الأساسية اللازمة لاستمرار الفعاليات الإنسانية والمتمثلة بالغذاء والكساء والملبس والتعليم والصحة والنقل والمحددة على وفق نمط الحياة القائمة في المجتمع المعني وضمن حدوده الدنيا.

العراقي بالتعامل بعملته المحلية التي تعرضت للانخفاض والتدهور بشكل يومي. مما أثر على الطبقات الفقيرة التي ازدادت فقراً، وتعمقت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتكاثر عدد الذين لا يجدون الغذاء والملبس، بينما تتراكم ثروات ضخمة لدى فئة قليلة لم يشهد العراق مثيلاً لها (عبد الرسول، ١٩٩٤، ١٠).

لقد شهد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تحسناً ملحوظاً بعد عام 2003 (بالأسعار الجارية)، إلا أنه وبعد الأخذ بالاعتبار مستويات التضخم وتراجع الموازنة عن دعم أسعار الوقود والغذاء، فإن مستوى معيشة العراقيين عام ٢٠٠٧ انخفض عن مستواه الحقيقي بالأسعار الثابتة عن سنة ١٩٩٣ (وزارة التخطيط وبيت الحكمة، ٢٠٠٩، ٤١). ومن التحديات التي تواجه خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤ هو ريعية الاقتصاد العراقي، حيث يسهم قطاع استخراج وتصدير النفط الخام بنسبة ٤٤% في توليد الناتج المحلي وبنسبة ٩٣% من إجمالي الصادرات العراقية (وزارة التخطيط، ٢٠٠٩، ٢٢).

ومنذ عام ٢٠٠٣ ونتيجة للشحة الكبيرة في المعروض من المشتقات النفطية والاتفاقات المبرمة مع صندوق النقد الدولي (كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٤)، اتخذت الدولة سلسلة قرارات لإعادة تصحيح أسعار تلك المشتقات، وتعرض نمط الإنفاق الأسري على السلع والخدمات إلى تغيرات هيكلية جذرية، فقد ارتفعت نسبة الإنفاق على مجموعة الوقود والطاقة، والإيجار الإجمالي أقل من ٢٠% قبل القرارات المذكورة إلى ٢٩% عام ٢٠٠٧، كما ارتفعت نسبة الإنفاق على مجموعة النقل والمواصلات ثلاثة أمثال ما كانت عليه قبل ذلك العام، فوصلت إلى ١٣%، على الرغم من أن العراق بلد غني بالموارد النفطية، فإن الدخل فيه يعد متدنياً مقارنة بالبلدان النفطية المجاورة، حيث وفر المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة لعام ٢٠٠٨ قاعدة بيانات تفصيلية مع تأكيد البيانات الخاصة لإستراتجية التخفيف من الفقر، تم تحديد من هم الفقراء في العراق وتمثل ٢٣% من السكان هم تحت خط الفقر، على الرغم من صعوبة قياس أعباء الفقر الحقيقي في العراق إلا أن المؤشرات المتوافرة تعكس انتشار الفقر في الريف. وان الظروف الاجتماعية السائدة في العراق في الوقت الحالي تنذر بدفع المزيد نحو هاوية الفقر (وزارة التخطيط وبيت الحكمة،٢٠٠٩ ، ٤٢ -٤٣).

لا شك أن هناك علاقة وثيقة بين الفقر والبطالة، فالربط بين الفقر والبطالة مؤكد، وفي أغلب الأحيان يتكلم الكثيرون عن هذه العلاقة مقتنعين أن إزالة البطالة ستزيل الفقر، على الرغم من أن هناك تقارير للبنك الدولي حول تقييم الفقر في بعض البلدان تؤكد أن مشكلة الفقر والفقراء ليست دائماً مشكلة بطالة، وإنما في أغلب الأحيان هي مشكلة انخفاض في الأجور بالدرجة الأولى، إذ لا يمكن الفصل بسهولة بين البطالة وانخفاض الأجور على مستوى الاقتصاد الوطني.

وإن عدد السكان النشطين اقتصادياً في العراق (السكان في سن ١٥ سنة فما فوق) فقد بلغ ١١،٦١٦ مليون فرد سنة ٢٠٠٣ ارتفعت إلى ١٤،٢١٤ مليون فرد سنة ٢٠٠٨ وبعدل نمو سنوي مركب ٥،٥%، والشكل (١) يوضح تطور السكان النشطين اقتصادياً للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٨). أما بالنسبة للبطالة فلا تتوافر بيانات دقيقة عنها يمكن الركون إليها في التحليل الاقتصادي قبل ٢٠٠٣ بسبب الظروف السياسية التي كان يمر بها العراق وضمور الجهد الإحصائي، وما يذكر من تقديرات عن معدلات البطالة لم تكن سوى اجتهادات شخصية لا تستند إلى قاعدة إحصائية علمية ولا تحديد واضح المعالم للتعريف (وزارة والتخطيط والتعاون الإنمائي، ٢٠٠٣، ٥).

ارتبط انتقال القوى العاملة بين الأنشطة الاقتصادية خلال المدة (١٩٧٧-٢٠٠٧) بحركة السكان من الريف إلى الحضر، ونتيجة لذلك انخفضت نسبة العاملين في النشاط الزراعي (في الريف) من ٣١،٥% في عام ١٩٧٧ إلى ١٤،٥% في العام ٢٠٠٧، إن عملية انتقال العاملين من النشاط الزراعي الريفي كانت لصالح الأنشطة الهامشية المستقبلة للعمالة المهاجرة من الريف، وتعاني من تدني الإنتاجية، وظروف العمل السيئة، وبناءً على ذلك فإن سياسة التشغيل يجب أن تهتم بكيفية تسهيل انسيابه بين القطاعات والتغييرات الهيكلية في سوق العمل، وما الذي يمكن عمله للتأثير أو الاستفادة من هذه التغييرات (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ٢٠١٠، ١٢).

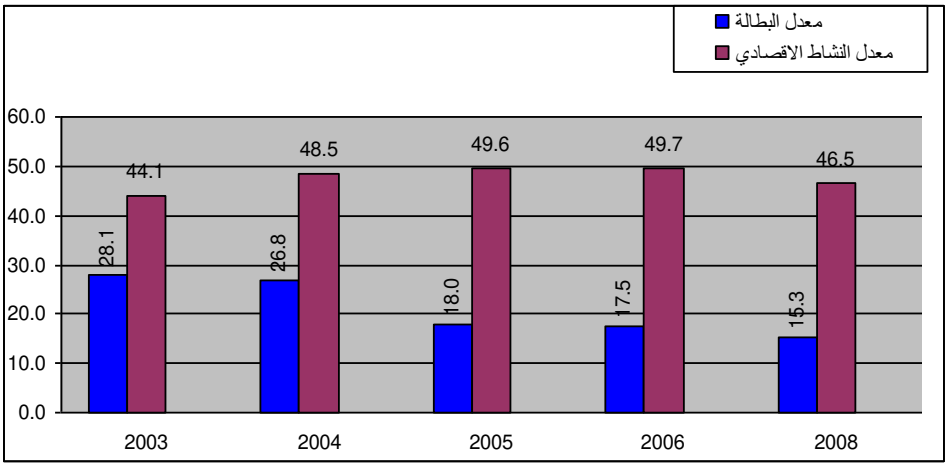

الشكل ١

يوضح تطور السكان النشطين اقتصادياً للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٨)

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مسح التشغيل والبطالة لعام ٢٠٠٣، ص ٥

واستناداً إلى خطة التنمية الوطنية (٢٠١٠ ــ ٢٠١٤)، فإنه من أكثر التحديات الاجتماعية تأثيراً في الاقتصاد والمجتمع ظاهرة البطالة، تلك الظاهرة التي استمرت معدلاته عالية بحدود ١٥ % بحسب آخر مسح إحصائي لها في عام 2008 مع تركز واضح لها بين صفوف الشباب لتصل إلى ٣٠ % وبين النساء لتصل إلى ٣٢،٥ % هذا التحدي يتطلب من الخطة وضع الحلول والمعالجات البناءة للحد من هذه الظاهرة من خلال سياسات تؤكد على دور القطاع الخاص في توليد فرص العمل وسياسة تشغيل فاعلة ومولدة للوظائف.

ومن أهم الأهداف الإستراتيجية التي تسعى إليها خطة التنمية الوطنية (٢٠١٠ - ٢٠١٤) الآتي (وزارة التخطيط، ٢٠٠٩، ٢٣ -٢٥).

١. العمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٩،٣٨% كمعدل نمو سنوي خلال مدة الخطة.
٢. العمل على تنويع الاقتصاد، والذي يعتمد بشكل كبير للغاية حاليا على إيرادات النفط، إلى اقتصاد يتسم بزيادة تدريجية في نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي

الإجمالي، وبخاصة القطاعات الإنتاجية (الزراعة، الصناعة، والسياحة) وأن يتميز بمشاركة متنامية للقطاع الخاص على امتداد المسار الخاص بالتحول نحو اقتصاد السوق.

٣. العمل على تحقيق زيادة في معدل التشغيل وبشكل خاص ما بين السكان من (ذكور وإناث)، وذلك من خلال تفعيل دور القطاع الخاص في التشغيل وبما يؤمن تخفيض معدلات البطالة العالية التي يشهدها العراق حالياً (١٥%)، بما في ذلك البطالة الموسمية والمقنعة، وما يرتبط بالبطالة من مشاكل اجتماعية.

٤. العمل الجدي لتخفيف الفقر الواسع الانتشار حالياً في العراق، وذلك من خلال العمل على توليد فرص ومجالات عمل (وظائف جديدة مستدامة) ودخل مستدام وتأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء، وكذلك تأمين التأهيل والتدريب في مجالات العمل الجديدة، وبشكل خاص بالنسبة إلى فئات المجتمع الأكثر تعرضاً للمخاطر مثل اليتامى، الأرامل، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

٥. التنمية الريفية في العراق تواجه تحديات كبيرة بسبب الأداء المتواضع للقطاع الزراعي في مجال الإنتاجية وتوليد الوظائف، وكذلك الإسكان غير الملائم والبنى التحتية الضعيفة في الريف .لذلك تسعى الخطة إلى تقليل الفروق والحواجز ما بين المناطق الحضرية والريفية من ناحية توفير البنى التحتية، الخدمات الاجتماعية، ومجالات توليد الوظائف الجديدة، مما يدعم احتواء الهجرة من الريف إلى المدينة والتي تتسبب ضغوطاً سلبية على الخدمات والبنى التحتية الموجودة وخاصة في الحواضر الكبرى.

لربما يقف عدم الاستقرار حاجزاً أمام طموحات خطة التنمية الوطنية (٢٠١٠-٢٠١٤) على الرغم من التواضع في هذه الطموحات، إلا أن ما يحتاجه العراق كبداية لتحسين أوضاع الفقراء بكل مستوياتهم هو النهوض الحقيقي بالبنى الارتكازية (التحتية) التي خربتها الحرب ودمرها الاحتلال، حيث إن نشاط القطاع الخاص مقيد بقدرته التنافسية مع المنتجات الأجنبية، فالعراق أصبح مرتعاً خصباً وسوقاً من الدرجة الممتازة لبعض دول الجوار بل لكل دول الجوار وبشكل نسبي، وهذا انعكس على نشاط القطاع الخاص في توليد الوظائف، بل تراجع في نشاط الإنتاج إلى نشاط الوكالات لبعض الشركات التجارية لعدم مقدرة الكثير من القطاع الخاص الصمود بسبب تدني قدرته التنافسية.

الحال هذه تحتاج من الحكومة وقفة حماية للمنتج المحلي، أما طوفان الاستيراد وإغراق السوق العراقية بالسلع الأجنبية بسبب الهامش البسيط في الرسوم الكمركية.

مضاف إلى ذلك دور الدولة الاقتصادي في سوق الإنتاج لسلع القطاع العام الحكومي مع عدم الانجرار وراء فعالية الخصخصة لبعض القطاعات لحين نضوج القطاع الخاص وتحسن سلوكه الاقتصادي والاجتماعي.

إن مستقبل الاقتصاد العراقي يجب رسمه بشكل متأنٍ ودقيق في اختيار طرائق التنمية والنمو الاقتصادي في عدم الانجرار وراء أوهام اقتصاد السوق وما توفره من تنمية ونمو سريع،إن ذلك لن يأتي إلا بعد أن تستكمل الدولة دورها الاقتصادي في حماية المنتج وحماية المستهلك في عدم الانسحاب الفوري في النشاط الاقتصادي في الكثير من القطاعات وتركها فرصة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن سحر بعض التجارب الناجحة في التنمية والنمو لا يعني في أي حال من الأحوال استنساخها كونها نجحت في بيئة وظروف معينة، بل لابد من بداية تبدأ في الشعور بالمواطنة والإنماء الذي انخفض مستواه، فلم يعد الوازع الوطن أولاً بل الكسب أولا، وهي مسألة منوطة في التربية ثم التعليم ثم الحرفة.

الاستنتاجات

١. يبدو مفهوم الفقر ليس واحداً على مستوى العالم وعلى مستوى البلد الواحد.
٢. كذلك فإن أسباب الفقر هي الأخرى ليست من مصدر واحد على مستوى العالم والبلد الواحد.
٣. بناءً على ما تقدم فإن مؤشرات الفقر هي الأخرى متباينة.
٤. لقد ترك الفقر في العراق آثاراً سياسية واقتصادية واجتماعية واسعة أهمها:
أ- انتشار الأمراض والأوبئة بسبب النقص الحاصل في الغذاء والافتقار للعناية الصحية.
ب- تزايد معدلات العاطلين عن العمل وتفشي ظاهرة البطالة.
ت- انتشار الأمية وتدني نسبة التسجيل في مختلف مراحل التعليم.
ث- تزايد حالات سوء التغذية الحاد (الهزال) وسوء التغذية العام (نقص الوزن)، وسوء التغذية المزمن وخصوصاً للأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنين.
٥. لقد أسهمت كثير من العوامل على انتشار وتوسع الفقر في العراق أهمها.
أ- إخفاق أغلب خطط التنمية في تحقيق أهدافها المستدامة.
ب - سوء إدارة الموارد والإفراط فيها.
ت - العقوبات الدولية خلال مدة الحصار الاقتصادي، زيادة على الحروب التي استنزفت ثمناً اقتصادياً كبيراً.

التوصيات

١. التوسع في برامج الرعاية والضمان الاجتماعي في تحسين أوضاع الفقراء، على أن يكون ذلك كمرحلة تجاوز الفقر وليس استدامته.
٢. التوسع في الخطط التنموية لاسيما في القطاع الزراعي وإنتاج الغذاء.
٣. إيلاء البنى الارتكازية (التحتية) الأولوية في خطط التنمية الاقتصادية.
٤. إعادة النظر في نظام الضرائب والرسوم، مع وضع ضوابط لها ومحاربة التهرب الضريبي ونقل عبء الضرائب.
٥. توجيه إيرادات النفط نحو الاستثمارات والتوسع في خلق الوظائف.
٦. محاربة الفساد الإداري والمالي ووضع قوانين رادعة للحد من ذلك.

المصادر

أولاً- المصادر باللغة العربية

١. إبراهيم، حسناء ناصر، وصال عبد الله حسين، (٢٠٠٩)، واقع شبكات الحماية الاجتماعية في العراق وأثرها في حماية المستهلك، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ، مجلد ١ عدد ٢، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك _ جامعة بغداد.
٢. أبو العينين، سوزان حسن، (٢٠٠٤)، الفقر في الدول العربية (الأسباب-السياسات)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد١، العدد٤، كلية التجارة، عين شمس.
٣. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير التنمية الألفية لعام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١، واشنطن.
٤. باقر، محمد حسين، (١٩٩٧)، قياس وتحليل الفقر مع التركيز على الأساليب غير التقليدية، وقائع اجتماع الخبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (٨)، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي أسيا، الأمم المتحدة، نيويورك.
٥. حمزة، كريم محمد وآخرون، (٢٠٠٢)، الفقر والغنى في الوطن العربي، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد.

٦. حنوش، علي، (٢٠٠٠)، العراق: مشكلات الحاضر وخيارات المستقبل (دراسة تحليلية عن مستويات البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية)، دار الكنوز الأدبية، بيروت.
٧. سلطان، داؤد سليمان و عصمت بكر احمد، (٢٠٠٨)، اتجاهات الفقر في عدد من البلدان العربية للمدة ١٩٧٠ _ ٢٠٠٥، بحوث مستقبلية، العدد ٢٤، كلية الحدباء الجامعة، الموصل.
٨. سلطان، داؤد سليمان، (٢٠٠٧)، اثر الإصلاحات الاقتصادية في الفقر دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
٩. ألعبيدي، سلام أنور احمد، (٢٠٠٨)، تأثير سياسات أدارة الطلب في الفقر لدول نامية مختارة رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
١٠. عبد الرسول، فائق،١٩٩٤ ،أثر التضخم على التنمية البشرية ، ندوة التنمية البشرية في العراق، بغداد، العراق.
١١. عبد المجيد، محمد فتحي، (٢٠٠٤)، اثر سياسات الاقتصاد الكلي على الفقر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
١٢. الفارس، عبد الرزاق، (٢٠٠١)، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
١٣. الفارس، عبد الرزاق، ١٩٩٣، السلاح والخبز والأنفاق العسكري في الوطن العربي، ١٩٧٠-١٩٩٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
١٤. المهاجر، محمد كاظم، (١٩٩٦)، الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، سلسلة دراسات الفقر.
١٥. المهاجر، محمد كاظم، (١٩٩٧)، أثار الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج الأمم المتحدة، الاسكو، نيويورك.
١٦. مريان، نادر، (٢٠٠٠)، واقع الفقر في الأردن، ندوة حول البطالة والفقر واقع وتحديات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، الأردن.
١٧. مطشر، إقبال هاشم، (٢٠٠٤)، الأثر التراكمي للحصار الاقتصادي في متغيرات مختارة من الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٧٠- ٢٠٠٠)، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.
١٨. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات(٢٠١٠ - ٢٠١٤)، العراق.
١٩. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مسح التشغيل والبطالة لعام ٢٠٠٣، العراق.
٢٠. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية سياسة التشغيل الوطنية، ٢٠١٠، العراق.
٢١. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح الأحوال المعيشة في العراق، ٢٠٠٤، جزء الثاني، التقرير التحليلي.
٢٢. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨، العراق.

ثانياً- المصادر باللغة الاجنبية

1. (IFAD) International Fund For Agricultural Development, The State of world rural poverty, New York, 1992.
2. UNDP, preventing and Eradicating poverty: Main Elements of a strategy to Eradicate poverty in the Arab states, support and Management service, New York , 1997.
3. Nafziger, E.W.,(2006), Economic Development, Cambridge University, UK.
4. World bank,(2007), What is poverty, www. World bank. Org.
5. Makoka, Donald, & Marcs Kaplan, 2005,Poverty and Vulnerability, University of Bonn, www.zef.de.
6. Pierre-Richard Agenor,(2002), Macroeconomic Adjstment and the poor analytical Issse and Cross-contry Evidence.